

دور أخلاقيات المعلومة المحاسبية في تحقيق الكفاءة
المعلوماتية لأسواق الأوراق المالية
- دراسة تطبيقية على مستوى بورصة الجزائر-

أ / بهلول نورالدين

جامعة عنابة

المخلص :

Abstract :

This research has focused on the role of accounting information produced from national institutions that contribute to the development and achievement of the efficiency of the Algerian stock market, by measuring the degree of change and the time required in the price of stock of institutions contributing to the stock market, when they deposit their annual reports. Eventually, this study found many important results one of them is the low level of efficiency which characterized the Algerian stock market , which is attributed on one hand to the financial methods of the Algerian institutions and on the other hand to the culture of the Algerian investor.

Key Words: Accountancy Ethics, accounting information, the efficiency stock market.

تهدف هذه الدراسة الى بيان دور المعلومة المحاسبية المنتجة من المؤسسات الوطنية المساهمة في تطوير وتحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية الجزائرية، وذلك من خلال قياس درجة التغير والتوقيت اللازم في أسعار أسهم المؤسسات المساهمة في البورصة عند ايداع تقاريرها السنوية لدى إدارة البورصة، و خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها المستوى الضعيف للكفاءة التي يتميز بها سوق الأوراق المالية الجزائري والذي يعزى الى طرق التمويل المتبعة من قبل المؤسسة الجزائرية من جهة وثقافة المستثمر الجزائري من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات العمل المحاسبي، المعلومة المحاسبية، كفاءة سوق الأوراق المالية.

مقدمة:

لقد تعاضمت أهمية أسواق الأوراق المالية في مختلف اقتصاديات بلدان العالم نظرا للدور الفعال الذي تؤديه في تحريك الموارد المالية نحو القنوات الاستثمارية المتاحة، وبذلك استطاعت الدول أن تمول مؤسساتها ومشاريعها وتوفر لها السيولة اللازمة للقيام بمهامها التي وجدت من أجلها، وهذا ما يلاحظ من التوسع الكبير في الأنشطة والقطاعات والأعمال والظروف الاقتصادية والمالية ككل.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور الكبير الذي تلعبه أخلاقيات العمل المحاسبي بصفة عامة وأخلاقيات المعلومة المحاسبية بصورة خاصة في تحقيق الكفاءة الكاملة لسوق الأوراق المالية الجزائري، هذا الأخير الذي أصبح الممول الرئيسي لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية.

مشكلة الدراسة:

في إطار معرفة الدور الذي تلعبه المعلومة المحاسبية المنتجة من المؤسسة الجزائرية في تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية الجزائري، ولتيسير تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا الإشكالية التالية: الى أي مدى تساهم أخلاقيات المعلومة المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية المساهمة في دعم وتحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية الجزائري؟

فرضيات البحث: من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا تم اعتماد الفرضيات التالية:

- أ. لا تنتج المؤسسة الجزائرية المدرجة في سوق الأوراق المالية للجزائر معلومات محاسبية أعدت وفقا لأخلاقيات العمل المحاسبي؛
- ب. لا تؤثر المعلومات المحاسبية والمالية على أسعار الأسهم العادية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، وبالتالي على كفاءة السوق.

منهج البحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاستعانة بمنهج دراسة الحدث (Event Study) وهو أسلوب

متبع في الكثير من الدراسات التطبيقية التي تبحث في دراسة اثر الأحداث المختلفة على أسعار الأسهم المتداولة في الأسواق.

هيكله البحث:

خدمة لأهداف الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، واختبار صحة الفرضيات السابقة فقد تم بداية هذه الدراسة بإطار نظري لأخلاقيات المعلومة المحاسبية وكفاءة أسواق الأوراق المالية؛ ثم التطرق الى دراسة العلاقة بين أخلاقيات المعلومة المحاسبية المنتجة من المؤسسات المسعرة ومستوى الكفاءة في سوق الأوراق المالية الجزائرية.

أولاً: أخلاقيات العمل المحاسبي:

1. مفهوم أخلاقيات العمل المحاسبي:

يشير المعنى اللغوي للأخلاقيات العمل الى الدلالة على الطبع والسجية والمروءة والدين الذي يجب أن يتسم به العامل¹، أما اصطلاحاً: فهي تتعلق بمجموعة المعايير التي تحكم مهنة المحاسبة كالعدالة، المساواة، الصدق، الحق، الحياد وعدم التحيز، هذه المعايير مصدرها السلوك الأخلاقي للمحاسبين، وتعلق بالقدرة المهنية أو ما يسميه معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين قانون شرف المهنة².

2. أهمية أخلاقيات العمل المحاسبي:

للأخلاق أهمية بالغة باعتبارها من أفضل العلوم وأعلاها شرفاً، وذلك لأنها تمثل سلوك أفضل خلق الله³ وتخلق أخلاقيات العمل المحاسبي الثقة التامة لدى مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، لان اتخاذ القرارات المستندة الى معلومات محاسبية لا أخلاقية سوف يؤثر على نزاهة المحاسب المعد لهذه المعلومات المحاسبية بالدرجة أولى ثم تمس بصمعة المالية للمؤسسة بدرجة ثانية وذلك من خلال فقدان المستثمرين ثقتهم في التعاملات مع هذه المؤسسة، وعلية يجب ان يتصف المحاسب بأكبر درجة من الامانة والسرية والمشروعية والتعاون⁴ حتى تستفيد المؤسسة من المعلومات المحاسبية المعدة من قبله، وتزداد ثقة المتعاملين معها.

3. وسائل ترسيخ أخلاقيات العمل المحاسبي في المؤسسة:

هناك مجموعة من الوسائل التي يجب أن يتخذها المحاسب والتي تتبع من أخلاقه الشخصية، تساهم الى حد كبير في إرساء وترسيخ أخلاقيات العمل المحاسبي داخل المؤسسة نذكر منها تنمية الرقابة الذاتية للمحاسب، ووضع الأنظمة الدقيقة التي تمنع

الاجتهادات الفردية الخاطئة⁵، التطبيق الصارم للقوانين التي تتماشى ومهنة المحاسبة، تصحيح الفهم الديني والوطني للوظيفة المحاسب، ان إتباع هذه الوسائل من شأنها أن ترسخ أخلاقيات العمل المحاسبي ويصبح المحاسب كقدوة حسنة لبقية عمال المؤسسة.

ثانيا: أخلاقيات المعلومات المحاسبية:

1. مفهوم المعلومات المحاسبية:

المعلومات هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه من استخدامها في العمليات التجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات⁶.

2. أبعاد المعلومات المحاسبية:

تحدد جودة المعلومات المحاسبية بمقدار ما تحققه من منفعة للمستخدم⁷، وعليه يجب ان تتصف بالابعاد التالية:

أ. **البعد الزمني:** ويصف هذا البعد الفترة التي تتعلق بالمعلومات ومدى تكرارها وحدائتها، حيث كلما كانت المعلومة المحاسبية تتميز بهذا البعد كلما كانت اكثر منفعة للمستخدم⁸؛

ب. **بعد المحتوى:** يصف هذا البعد مجال ومحتوى المعلومات، ويتضمن درجة ثبات ودقة وملائمة المعلومة في اتخاذ القرار⁹، هذه الصفات تجعل من المعلومة المحاسبية اكثر واقعية وشمولية في نقل الاحداث الاقتصادية، وبالتالي الاعتماد عليها عند اتخاذ القرار المناسب¹⁰؛

ت. **البعد الشكلي:** ويتعلق البعد الشكلي بالكيفية التي تقدم بها المعلومات ويتضمن وضوح المعلومات وطريقة تبويبها وذلك حتى تكون سهلة ومتوفرة بالشكل المناسب لاتخاذ القرار.

3. قيمة المعلومة المحاسبية:

تحدد قيمة المعلومة المحاسبية على أساس مدى مساعدة المستخدم في اتخاذ القرارات السليمة، فحتى تكون المعلومة لها قيمة عند المستخدم لابد أن تكون أكثر صلة وقياسا في إظهار الواقع العملي¹¹، وان تكون سهلة الحصول عليها ومتوفرة بالقدر الكافي والوقت المناسب لمتخذ القرار.

ثالثا: كفاءة أسواق الأوراق المالية:

1. مفهوم كفاءة السوق:

يعتبر السوق كفاءا إذا كان سعر السهم يعكس كافة المعلومات المتاحة، بالتالي تكون القيمة السوقية للسهم هي قيمة عادلة والمستثمر في هذه الحالة يحصل على عائد يكفي لتعويضه عن المخاطر¹²، وفي ظل السوق الكفاء يصعب على المستثمر أن يحقق أرباح غير عادية على حساب الآخرين نظرا لتوفر المعلومات في نفس الوقت وبالتالي الوصول إلى نتائج محددة ومتشابهة بشأن سعر السهم، وتتمتع سوق الأوراق المالية الكفاءة بقدر عال من المرونة تسمح بتحقيق استجابة سريعة في أسعار الأوراق المالية للتغيرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة إلى السوق، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق التعادل بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للورقة المالية.

2. الخصائص الرئيسية لأسواق الأوراق المالية الكفاءة:

تتسم السوق الكفاءة بالخصائص الرئيسية التالية¹³:

- أ. السيولة: تعني القدرة على بيع أصول مالية بسرعة وبدون خسارة طالما لم تظهر أية معلومات جديدة تستوجب تغيير السعر؛
- ب. استمرارية السعر: تعني أن أسعار لا تتغير كثيرا من صفقة إلى أخرى إلا إذا كانت هناك معلومات جديدة تستوجب التعديل في الأسعار؛
- ت. عمق السوق: يعني عمق السوق وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين مستعدين دائما لتنفيذ الصفقات على الأوراق المالية، فإذا حدث اختلال في التوازن ما بين العرض والطلب دخل هؤلاء البائعون والمشترون إلى السوق الأمر الذي يؤدي إلى إزالة أي تغيير كبير في أسعار؛
- ث. شمولية السوق: يقصد بالشمولية كبر حجم التداول الناتج عن تفاعل عوامل العرض والطلب.
- ج. حيوية السوق: تتمتع الأسواق المالية بالحيوية عندما يكون هناك عدد كبير من الأوامر مستعدة للتنفيذ إذا ما تغيرت الأسعار؛
- ح. كفاءة المعلومات: والتي تعني توفر المعلومات ووصولها إلى كافة المستثمرين في أن واحد وبتكلفة معقولة.

3. الصيغ المختلفة للكفاءة:

يقضي التعرف على تأثير المعلومات على الأسعار التمييز بين ثلاثة أنواع للكفاءة¹⁴:

- أ. **المستوى الضعيف للكفاءة:** وفقا لهذا المستوى من الكفاءة فان سعر السهم الحالي ناتج عن تحليل معلومات تاريخية لسعر السهم وحجم المعاملات في الماضي، وهي الخاصية التي تمنع من تحقيق أرباح غير عادية على حساب الآخرين؛
- ب. **المستوى المتوسط للكفاءة:** وفقا لهذا المستوى من الكفاءة فان سعر السهم لا يعكس فقط تغييرات الأسعار السابقة، بل يعكس أيضا كافة المعلومات المتاحة للجمهور، وبالتالي لا يمكن لأي مستثمر أن يحقق أرباح غير عادية على حساب الآخرين لان هناك استجابة فورية وسريعة من طرف أسعار الأسهم للمعلومات؛
- ت. **المستوى القوي للكفاءة:** وفقا لهذا المستوى من الكفاءة فان سعر السهم يعكس جميع المعلومات المتاحة للعامة والخاصة، وبالتالي تعكس الأسعار وفقا لهذا المستوى من الكفاءة كل ما يمكن معرفته، ومن ثم يستحيل على أي مستثمر أن يحقق أرباحا غير عادية على حساب الآخرين.

4. شروط توفر الكفاءة في سوق الأوراق المالية:

حتى تكون السوق المالية كفؤة يجب توفر الشروط التالية¹⁵:

- أ. أن تسود السوق المالية حالة المنافسة الكاملة وهذا الشرط مرهون بتوفر عدد كبير من البائعين والمشتريين وتتوفر لهم حرية التداول؛
- ب. قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب دون أن يتحمل المتعاملون فيه تكلفة إضافية بما يسمى بكفاءة التشغيل او الكفاءة الداخلي¹⁶؛
- ت. أن توفر السوق المالية خاصية السيولة للأوراق المالية المتداولة فيه؛
- ث. أن تتوفر للسوق المالية وسائل وقنوات اتصال فعالة وهيئات مشرفة توفر للمتعاملين فيه معلومات دقيقة وموثوق منها وحديثة حول السعر وحجم عمليات التداول التي تتم فيه بالإضافة إلى مؤشرات العرض والطلب او ما يسمى بكفاءة التسعير او الكفاءة الخارجية¹⁷؛
- ج. توفر عنصر الشفافية بالقدر الذي تجعل أسعار الأوراق المالية تعكس فعلا المعلومات المحاسبية.

5. علاقة أخلاقيات المعلومة المحاسبية بكفاءة أسواق الأوراق المالية:

تتوقف كفاءة سوق الأوراق المالية على كفاءة نظم المعلومات المالية، وعلى هذا الأساس فإن نجاح سوق الأوراق المالية يحتاج إلى معلومات تساهم في وضع أو إنشاء أو تركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية، وبالتالي لا بد ان تبنى هذه المعلومات على أسس أخلاقية بحيث تعكس المركز المالي للمؤسسة والظروف المحيطة بها¹⁸.

وبما أن المعلومات في سوق الأوراق المالية تعد الركيزة الأساسية التي يقوم عليها التعامل بالأوراق المالية، كما تساعد المستثمرين في اختيار أفضل محفظة للأوراق المالية، من أجل ذلك صنف المحللين المعلومات الى ثلاثة أصناف هي¹⁹:

أ. الصنف الأول هي المعلومات التاريخية: والتي تعبر عن الأسعار وعوائد الأسهم السابقة، وهي مهمة جدا بالنسبة الى المستثمرين، حيث التحليل الجيد لهذه المعلومات يفيد في تجنب المخاطرة أو التقليل منها؛

ب. الصنف الثاني هي المعلومات العامة التي تكون متاحة للجميع وتعبر عن الظروف الحالية المتعلقة بالاقتصاد والاستثمار، وهي معلومات أيضا مهمة بالنسبة للمستثمرين وإدارة المؤسسة، حيث من مصلحة إدارة المؤسسة معرفة المركز المالي للمؤسسة، وما تمثله بالنسبة للغير؛

ت. الصنف الثالث فهي معلومات خاصة تكون متاحة فقط لفئات معينة ككبار المساهمين.

رابعا: تحليل اثر تدفق المعلومات المحاسبية على كفاءة سوق الأوراق المالية الجزائرية:

1. ماهية سوق الأوراق المالية الجزائرية والمؤسسات المساهمة فيه:

انشأ سوق الأوراق المالية الجزائري نتيجة تحول الجزائر الى اقتصاد السوق، حيث اتخذت الحكومة عدة إجراءات تكلفت بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، وشركة إدارة بورصة القيم، وهما الهيئتان المكلفتان بتسيير وإدارة سوق الأوراق المالية الجزائرية، وقد واجهت بورصة الجزائر العديد من العراقيل كعدم وجود قواعد وثقافة بورصية في الجزائر، وغياب الشفافية والإفصاح، ضعف الكفاءة المعلوماتية، هذه العراقيل كانت أهم الأسباب التي عرقلت العمل الحسن لبورصة الجزائر²⁰.

وتشهدت البورصة الآن تسعير عدة مؤسسات وطنية يمكن ذكرها في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): يوضح عدد المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر لسنة 2012.

نوع الأدوات المالية المتداولة	اسم المؤسسة	الرمز	الرقم
Titer de capital	ALLIANCE	ALL	01
Titer de capital	ASSURANCES	AUR	02
Titer de créance	ECH EL AURASSI	DH16	03
Titer de capital	Spa DAHLI	ROUI	04
Titer de capital	NCA-Rouiba	SAI	05
Titer de créancel	SAI	SZ14	06

المصدر: من إعداد الباحث وبالإعتماد عن الموقع الرسمي لبورصة الجزائر (www.sgbv.dz) من خلال الجدول السابق نجد أن عدد المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر قليل جدا، وهذا إذا من قرن بعدد مؤسسات الاقتصاد الوطني، إلا أن هناك نواي لدخول عدة مؤسسات أخرى البورصة قريبا وهذا من شأنه أن يزيد من فعالية هذا الجهاز في الاقتصاد الوطني.

2. تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

بما أن الهدف من هذه الدراسة هو اختبار مدى استجابة أسعار أسهم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر للأوراق المالية للمعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية والتقارير المالية السنوية التي تقدمها المؤسسات المساهمة لإدارة البورصة في نهاية كل سنة، وبالتالي اختبار مستوى الكفاءة التي يتمتع بها هذا السوق.

أ. **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات المدرجة بسوق الأوراق المالية الجزائرية، والبالغ عددها حتى سنة 2011، 10 مؤسسات موزعة على ثلاثة قطاعات أساسية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم(2): يوضح عدد المؤسسات المدرجة ببورصة الجزائر للأوراق المالية وفقا لكل قطاع خلال سنة 2011:

القطاع	قطاع التأمين	قطاع خدمات	قطاع الصناعة	المجموع
عدد المؤسسات	01	04	05	10
النسبة المئوية	%10	%40	%50	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الموقع الرسمي لبورصة الجزائر

(www.sgbv.dz)

ب. عينة الدراسة: حتى يتم الاحتفاظ بالمؤسسة ضمن عينة الدراسة والتي تلبى شروط الدراسة يجب أن تكون المؤسسة مدرجة ببورصة الجزائر خلال فترة الدراسة وتملك أسهم عادية، وأن يكون لها سعر إغلاق يومي متوفر في النشرة اليومية لبورصة الجزائر ومتاح للإطلاع عليه.

جدول رقم (3): يوضح الجدول التالي العينة النهائية وتوزيعها حسب القطاعات:

المجموع	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	القطاع
02	01	01	عدد المؤسسات
%100	%50	%50	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي لبورصة الجزائر (www.sgbv.dz)
ت. مصادر الحصول على المعلومات: تم الحصول على البيانات الخاصة بالعينة وهي أسماء الشركات المدرجة ببورصة الجزائر، وأسعار إغلاق أسهمها اليومية، وعدد المعاملات، وأحجام التداول، وقيمة التداول من الموقع الرسمي لبورصة، كما تم الاستفادة من بعض المعلومات المتوفرة في المواقع الرسمية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر والتي هي محل الدراسة.

ث. اختبار الفرضيات تحليل النتائج: لاختبار الفرضية السابقة سوف يتم إتباع أسلوب او منهج دراسة الحدث (Event Study) وذلك بدراسة العلاقة بين توقيت الإعلان عن المعلومات المنشورة في القوائم المالية وأسعار الأسهم المتداولة، ثم استخراج الفروقات بين مستوى أسعار الأسهم قبل وبعد الإعلان، ومن أجل ذلك فقد اعتبر تاريخ الإعلان عن التقارير المالية ووصولها إلى الجمهور هو تاريخ الحدث، أما فترة الحدث فقد تم تقديرها بـ: فترة 20 عملية فعلية تمت على الأسهم المتداولة، فترة 10 عمليات قبل تاريخ الحدث وفترة 10 العمليات المالية مباشرة لتاريخ الحدث، وهي فترة كافية ومناسبة للاختبار، لأنها لا تمتد طويلا لتشمل أحداث أخرى تؤثر على أسعار الأوراق المالية، وليست قصيرة لتهمل أياما قد يكون التأثير بالحدث واضحا، هذا من جهة أما من جهة أخرى فقد تم اختيار هذه الفترة نظرا لخصوصية سوق الأوراق المالية الجزائرية، ومستوى تداول الأوراق المالية فيه.

وعليه كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (4): يوضح متوسط عدد الأسهم المتداولة، ومتوسط أسعار الأسهم لـ: 10

معاملات تمت على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.

الرقم	اسم المؤسسة	متوسط عدد الأسهم		تاريخ الإفصاح	متوسط أسعار الأسهم		التغير في عدد الأسهم المتداولة	التغير في أسعار الأسهم
		قبل الإعلان	بعد الإعلان		قبل الإعلان	بعد الإعلان		
01	صيدال SAI	294	533	2012/05/05	698.5	660	239	29.5 -
02	مجموعة الأوراسي AUR	262	134	2012/05/05	478.5	400	128 -	78.5 -

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي لبورصة الجزائر (www.sgbv.dz)

أ. الفرضية الأولى: لا تنتج المؤسسة الجزائرية المدرجة في بورصة الجزائر معلومات محاسبية غير مهمة للمستخدم، ولم تعد وفقاً لأخلاقيات العمل المحاسبي: لاختبار الفرضية التالية تم الاعتماد على عدد العقود المبرمة وعدد الأسهم المتداولة للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر وهي تمثل القرارات الإيجابية المتخذة والمتحققة فعلا من قبل المستثمرين أثناء تاريخ الإعلان عن المعلومات المحاسبية.

من خلال الجدول رقم(3) نجد هناك استجابة من طرف المستثمرين للمعلومات الواردة للبورصة، والذي يعكسه التغير في عدد الأسهم المتداولة، وهو دليل على أهمية المعلومات المحاسبية التي تنتجها الأنظمة المحاسبية لهذه المؤسسات، هذا من جهة أما من جهة أخرى فإن النظام المحاسبي والمالي الجزائري يفرض مجموعة من الشروط حول كيفية القياس والعرض والإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهو ما توفر في تقارير هذه المؤسسات وهو دليل على الحرص المحاسبي لهذه المؤسسات على تحقيق كل جوانب أخلاقيات المعلومة المحاسبية.

ب. الفرضية الثانية: لا تؤثر المعلومات المحاسبية والمالية الواردة على أسعار الأسهم العادية في بورصة الجزائر، وبالتالي على كفاءة السوق: من اجل اختبار الفرضية التالية تم الاعتماد على القيم السوقية لأسهم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر أثناء تاريخ الإعلان عن المعلومات المحاسبية، حيث تم حساب متوسط الأسعار الجارية لـ: 10 عمليات تمت على هذه الأسهم قبل وبعد الإعلان عن تقاريرها المالية الخاصة بسنة 2011، ثم حساب التغير الذي يمثل الفرق بين متوسط أسعار الأسهم قبل وبعد

الإعلان وهذا التغيير يمثل فعلا استجابة أسعار الأسهم للمعلومات الواردة في التقارير المالية.

من خلال الجدول رقم (3) نجد أن هناك تغير في متوسط أسعار الأسهم قبل وبعد إعلان المؤسسات عن تقاريرها المالية وتسليمها الى إدارة البورصة، وهذا دليل على ان المعلومة المحاسبية المحتواة في هذه التقارير أثرت على قرارات المستثمرين، لكن الملاحظة ان استجابة السوق للمعلومات الواردة بطيئة وهو ما تعكسه فترة تغير الأسعار واستجابتها للمعلومات الواردة وبالتالي فالسوق الجزائري يمكن تصنيفه ضمن الأسواق ضعيفة الكفاءة التسعيرية.

الخاتمة: تساعد المعلومات المحاسبية المستثمرين الحاليين والمتوقعين على تحديد السعر العادل للورقة المالية وفقا لدرجة المخاطر المرتبطة بها، وعليه يجب أن تتوفر المعلومات المحاسبية على كل الخصائص النوعية، وان يتصف معدوها بالأخلاق المهنية والمحاسبية، حتى يمكن الاستفادة منها بأكبر درجة ممكنة، وفقا للكفاءة المعلوماتية لسوق الأوراق المالية فانه يجب توفر المعلومات المحاسبية في الوقت نفسه وبالكمية والنوعية والدقة لكافة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية، وهذا منعا لأي استغلال خاص يمكن أن يستفيد منه احد الأطراف المتعاملة.

النتائج المتوصل إليها: وفقا للتحليل السابق يمكن ذكر أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالي:

- أ. إن أخلاقيات العمل المحاسبي ترتبط بسلوك المحاسبين وتعاملاتهم مع الغير؛
- ب. المستوى الضعيف لكفاءة سوق الأوراق المالية الجزائرية، والذي يعود الى ثقافة المستثمر الجزائري؛
- ت. نقص كبير في عدد المؤسسات التي تملك أدوات رأس المال متداولة في سوق الأوراق المالية الجزائرية والبالغ عددها 3 مؤسسات حتى نهاية 2013، علما أن هذه المؤسسات تسمى المؤسسات صانعة الأسواق المالية، على الرغم من توفر عدد كبير من المؤسسات في الاقتصاد الوطني؛
- ث. عزوف المستثمر الجزائري عن توظيف أمواله في سوق الأوراق المالية لاعتبارات المخاطر المرتبطة بذلك؛

ج. جمود التعاملات في سوق الأوراق المالية وذلك يعود الى ثقافة المساهمين التي تقضي بحب التملك لا بحب الاستثمار وتحقيق أرباح رأسمالية؛
التوصيات والاقتراحات:

بما أن كفاءة أسواق الأوراق المالية تعتمد بشكل كبير على كفاءة نظم المعلومات المتاحة في السوق المالي، وهذا الأخير يعتمد على الصفات النوعية للمعلومة المحاسبية وهي الأخرى مرتبطة بأخلاق العمل المحاسبي فإننا نورد الاقتراحات التالية:

أ. منح دور فاعل للإعلام المالي الوطني والأجنبي، وذلك لزيادة الوعي الاستثماري لدى المستثمر الجزائري الخاص أو العام؛

ب. توفير كل المعلومات عن المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية بذات الوقت والسرعة وبكل موضوعية وبدون تكلفة، حتى يستفيد منها كل الأطراف بالشكل المناسب في تحديد السعر الحقيقي للأوراق المالية؛

ت. منع التجارة الداخلية للمعلومات، ومحااربة ما يسمى بالمطلعين من غير متخذي القرارات، حتى تكون هناك عدالة في الحصول على المعلومات، وبالتالي تحقق الكفاءة في السوق؛

ث. تحديث وخلق نصوص قانونية وتنظيمية فعالة لتحكم عمليات التداول في السوق، وتسهيل عمليات الاستثمار، وتحمي حقوق المساهمين؛

ج. تشجيع المؤسسات على فتح رؤوس أموالها للمستثمر الوطني، وإرشادها بضرورة التمويل عن طريق أسواق الأوراق المالية؛

ح. تطوير التكنولوجيات المستخدمة في عمليات التداول والإفصاح، مع ضرورة نشر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية بكل اللغات؛

خ. ترغيب المحاسبين للتمثل بأخلاقيات العمل المحاسبي ودعم ذلك بالحوافز والمكافآت المادية والمعنوية بهدف تفعيل هذه الأخلاقيات؛

د. تطوير وتفعيل دور مراقبي الحسابات والمدققين، حتى يتم إنتاج معلومات محاسبية مفيدة للمستخدم.

المراجع المعتمدة :

- ¹ قاموس المعاني والمصطلحات العربية، الموقع الالكتروني: www.almaany.com بتاريخ 2013/04/14.
- ² نجم عبود نجم " أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص: 397.
- ³ بلال خلف السكارنة "أخلاقيات العمل" دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 22.
- ⁴ نبيهه جابر "الأخلاق و المحاسبة" الموقع الالكتروني: <http://kenanaonline.com> بتاريخ 2013/03/12
- ⁵ بلال خلف السكارنة "أخلاقيات العمل" مرجع سابق الذكر، ص – ص: 65 ، 67.
- ⁶ عبد الرزاق محمد قاسم " تحليل وتقييم نظم المعلومات المحاسبية " الطبعة الاولى ، دار الثقافة ، عمان ، الاردن ، 2004 ، ص 13 .
- ⁷ محمد أحمد إبراهيم خليل "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية" مداخلة ضمن فعاليات اليوم التكويني حول المعايير المحاسبية الدولية، 12/10 نوفمبر 2007، عناية، الجزائر.
- ⁸ فايز جمعة النجار " نظم المعلومات الإدارية – منظور ادري –" دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص – ص: 62، 66.
- ⁹ أمين السيد احمد لطفي "إدارة الأعمال باستخدام معلومات المحاسبة" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص – ص: 46 ، 47.
- ¹⁰ محمد يوسف الحفناوي "نظم المعلومات المحاسبية" دار وائل، عمان، الأردن، 2001، ص: 56.
- ¹¹ ثابت عبد الرحمان إدريس " نظم المعلومات الإدارية " الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 86.
- ¹² حسني على خريوش وآخرون " الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات" دار زهران، عمان، الأردن، 1998، ص: 104.
- ¹³ لطيف زيود وآخرون " دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)، 2007، ص: 125.

- ¹⁴ هيثم يوسف ذيب علي " اثر عدم تماثل المعلومات على معدل العائد السوقي للسهم في ظل التحفظ المحاسبي - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة للفترة 2007، 2002- " أطروحة دكتوراء، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009، ص:35.
- ¹⁵ سامي حطاب ود. عبد الرؤوف ربابعة "التحليل المالي وتقييم الأسهم ودور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية" دورة تكوينية منظمة من طرف هيئة الأوراق المالية والسلع، أبوظبي، فيفري/مارس 2006 .
- ¹⁶ منير إبراهيم هندي " أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية" الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2006، ص: 385.
- ¹⁷ مفتاح صالح و معارف فريدة"متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية - دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها - " مجلة الباحث، عدد07، 2009 /2010.
- ¹⁸ محمد صالح الحناوي " تحليل الأسهم والسندات :مدخل الهندسة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998 مصر ، ص:132.
- ¹⁹ جمال عبد العزيز العثماني "الإفصاح والشفافية في المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية المتداولة في بورصة الأوراق المالية - دراسة قانونية مقارنة" دار النهضة العربية، 2010، ص 135.
- ²⁰ عبد القادر دبون ومحمد الهاشمي حجاج " أهمية المعومة المالية والمحاسبية وأثرها على كفاءة بورصة الجزائر" ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم بعنوان "الإصلاح المحاسبي في الجزائر" المنظم على مستوى جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29/30 نوفمبر 2011.